



المُرصد



نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

العدد : 204

صفحة 30

الخميس 10 فبراير 2022

قضية تسليم البغدادي المحمودي..

ذنوب « النهضة » لا تسقط بالتقادم



الريمي: لا صعوبات
تواجه تشكيل حكومة
جديدة في ليبيا



الافتتاحية



ضباية المشهد الليبي تتواصل

بعد انتكاسة تأجيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي كان من المقرر إجراؤها في ديسمبر كانون الأول الماضي، بسبب الخلافات بين الأطراف الليبية بشأن كيفية إجرائها ما أدى إلى انهيار العملية قبل أيام من موعد التصويت، يطرح المشهد الليبي مزيداً من التعقيدات والأزمات آخرها مسألة تشكيل حكومة جديدة لقيادة المرحلة القادمة حتى الوصول للانتخابات.





الديبية «أعلنها اليوم، لن أسمح بمراحل انتقالية جديدة ولن نتراجع عن دورنا في الحكومة التي تعهدنا بها أمام هذا الشعب حتى تحقيق الانتخابات، وإن حكومة الوحدة الوطنية مستمرة في عملها إلى حين التسليم إلى سلطة منتخبة».

ودون رقيب في ظل غياب المحكمة الدستورية»، وأشار الى أن قلة من أعضائه قاموا بسحب الثقة من الحكومة بالتزوير. وأضاف أن «البرلمان يسعى اليوم بعد إفشاله الانتخابات رغم تفصيل القوانين الانتخابية على المقاس، إلى خلق سلطة موازية عبر تحالفات بين أطراف كانت إلى وقت قريب تربطها علاقات عداوة، من أجل الحكم والمال، وبهدف تعطيل الانتخابات والتמיד لنفسه دون سقف زمني محدد». وفق تعبيره.

وجاءت تصريحات الديبية تعليقا على إقرار مجلس النواب الليبي، الإثنين الماضي، خريطة

إلى ذلك، أعلن رئيس حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا عبد الحميد الديبية أنه لن يسلم السلطة إلا لحكومة منتخبة ولن يسمح بمرحلة انتقالية جديدة في البلاد. وفي كلمة متلفزة ليل الثلاثاء، قال الديبية «أعلنها اليوم، لن أسمح بمراحل انتقالية جديدة ولن نتراجع عن دورنا في الحكومة التي تعهدنا بها أمام هذا الشعب حتى تحقيق الانتخابات، وإن حكومة الوحدة الوطنية مستمرة في عملها إلى حين التسليم إلى سلطة منتخبة».

ووجه الديبية انتقادات حادة لمجلس النواب قائلاً إنه يقوم بإصدار القوانين «دون نصاب وبالتزوير



كان رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح قال، في افتتاح الجلسة التي عقدت يوم 17 كانون الثاني/يناير الماضي، إن حكومة عبد الحميد الدبيبة أصبحت «منتهية الولاية، ولا بد من تغييرها».

الدولة لتقديم الصيغة النهائية بشأن التعديل الدستوري، وإحالة أسماء المرشحين لمجلس الدولة لتقديم التزكيات المطلوبة بشأنهم، على أن يكون اختيار أحدهم في جلسة الخميس الموافق 10 فبراير/شباط الجاري».

وتطالب أطراف ليبية بضرورة إنهاء فترة الحكومة الحالية وتشكيل حكومة جديدة لقيادة الفترة القادمة، وكان رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح قال، في افتتاح الجلسة التي عقدت يوم 17 كانون الثاني/يناير الماضي، إن حكومة عبد

الطريق التي اقترحتها اللجنة البرلمانية للمرحلة المقبلة في البلاد. وقال المتحدث باسم البرلمان الليبي عبد الله بليحق، إن «النواب صوتوا بالإجماع على خريطة الطريق للمرحلة المقبلة، وإن بقية أشغال الجلسة خصصت للاستماع للمترشحين لمنصب رئيس الحكومة الجديدة».

وأقر مجلس النواب الليبي مقترح لجنة خارطة الطريق، والذي تضمن 4 مواد؛ بحيث يجرى الاستحقاق الدستوري خلال 14 شهراً من تاريخ الإعلان الدستوري، واستمرار التشاور مع مجلس



وعقد نواب، يوم الأحد الماضي، اجتماعا غير رسمي بأحد فنادق العاصمة طرابلس، بدعوة من فوزي النويري، النائب الأول لرئيس مجلس النواب، بهدف تنسيق الجهود بشأن الاستحقاقات القادمة ولخلق حالة من التوافق حول خريطة طريق وكذلك توحيد الآراء بشأن اختيار رئيس جديد للحكومة خلال جلسة البرلمان.

وفي المقابل، يتمسك عبد الحميد الدبيبة رئيس حكومة الوحدة الوطنية بشرعية حكومته وعدم تغييرها، في خطوة تزيد من احتمالية دخول ليبيا في صراع بين حكومتين. وقال الدبيبة مرارا إن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية التي يقودها ما زالت شرعية برغم انهيار انتخابات كانت مقررة في ديسمبر/ كانون الأول، ورفض تحركات البرلمان لتغييرها.

وعُين الدبيبة رئيسا للوزراء من خلال عملية سلام تدعمها الأمم المتحدة، بناء على تفاهم بأن تشرف الحكومة على الفترة التي تسبق انتخابات رئاسية وبرلمانية في ديسمبر/ كانون الأول كان من المستهدف أن تؤدي إلى تشكيل حكومة دائمة. ومثل ترشحه لخوض انتخابات ديسمبر/ كانون

أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان، أن دفعة جديدة تضم 150 مرتزقا سوريا، من الموالين لتركيا وصلت ليبيا، قادمة من الأراضي السورية.

الحميد الدبيبة أصبحت «منتية الولاية، ولا بد من تغييرها». وأوضح صالح آنذاك أن «الحكومة الليبية الحالية انتهى تفويضها بحلول يوم 24 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، الذي كان من المفترض أن تجرى فيه الانتخابات الرئاسية».



الأول، جدلاً كبيراً ونقطة خلاف رئيسية قبيل انهيار العملية الانتخابية.

وتثير هذه التطورات مخاوف من عودة البلاد الى مربع الانقسامات، وأعربت الأمم المتحدة، الثلاثاء، عن قلقها إزاء المسار الذي تتجه إليه ليبيا حالياً. وقال المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة «ستيفان دوجاريك»، في مؤتمر صحفي بنيويورك، «نحن قلقون للغاية من المسار الذي تسير إليه الأمور في ليبيا حيث تأخذ اتجاهها لا نود أن نرى البلاد تسير إليه». وشدد دوجاريك على أنه يتعين في هذه اللحظة على القادة الليبيين التركيز على مصالح شعبهم أولاً وتحقيق وحدة السلطة ووحدة ليبيا.

وعلى وقع هذه الخلافات يزداد الوضع الأمني تعقيداً، حيث أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان، أن دفعة جديدة تضم 150 مرتزقاً سورياً، من الموالين لتركيا وصلت ليبيا، قادمة من الأراضي السورية. وأوضح المرصد أن تلك الدفعة ضمت عناصر جلهم من لواء «محمد الفاتح» المنضوي ضمن «الجيش الوطني» الموالي لتركيا.

وأشار المرصد الى أن هؤلاء العناصر دفعوا

مبالغ مالية لقياداتهم مقابل السماح لهم بمغادرة الأراضي السورية إلى ليبيا انطلاقاً من منطقة عفرين شمالي غرب حلب. وكانت مجموعة أخرى تضم 250 من المقاتلين السوريين وصلت ليبيا يوم الرابع من فبراير، بحسب ما أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان حينها.

ويأتي ذلك في وقت تواصل فيه الاطراف الليبية جهودها لتطهير البلاد من المرتزقة حيث كشف رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي، الثلاثاء، عن استمرار المجلس الرئاسي في وضع إطار عام وعملي؛ من أجل إخراج المرتزقة من كل ليبيا، مشيراً إلى تعامل المجلس في ملف إخراج المرتزقة مع بعض الدول كشركاء، ويرفض



مسلحة في حربها ضد الحكومة السورية في الضغط عليها لتجنيد المزيد من عناصرها وغيرهم من الشباب والأطفال السوريين في مناطق سيطرتهم، وإرسالهم إلى تركيا للتدريب ومن ثم نقلهم إلى الأراضي الليبية.

وبالرغم من الدعوات الاقليمية والدولية لانتهاء التدخلات الخارجية في ليبيا، فان النظام التركي مازال مصرا على نكث تعهداته ومواصلة محاولات تأجيج الصراع في هذا البلد الممزق عبر اغراقه بالمرتزقة والارهابيين الذين يشكلون خطرا يهدد الأراضي الليبية ويتجاوزها ليشكل خطرا اقليميا ودوليا.

مشاهد ضبابية تعتري المشهد السياسي الليبي في ظل تساؤلات حول مصير الحكومة ومدى احتدام صراع الشرعية ومآلاته، وبالرغم من ذلك فان التحدي الحقيقي وفق الكثيرين ليس في تشكيل حكومة جديدة من عدمه، إنما هو في ضمان بيئة صالحة لإجراء الانتخابات الرئاسية تحترم فيها النتائج، خاصة في ظل استمرار مسلسل الخلافات والتصعيد بين الفرقاء واستمرار العراقيل الامنية والتدخلات الخارجية وكلها أسباب تهدد باستمرار الأزمة في البلاد.



أي تدخل أجنبي أيا كان نوعه.

وفي السياق ذاته، عقدت اللجنة العسكرية الليبية المشتركة «5+5» اجتماعها التاسع، الثلاثاء، بمقرها الدائم بمدينة سرت وأكدت وكالة الانباء الليبية أن اللجنة ستتابع الاتفاق الدائم لوقف إطلاق النار، كما ستناقش ملفات خروج المقاتلين الاجانب والمرتزقة من الاراضي الليبية ونزع الانغام وتبادل المحتجزين.

ودفع نظام أردوغان خلال الثلاث سنوات الأخيرة بالآلاف من المرتزقة السوريين الى الأراضي الليبية لتحقيق أهدافه والسيطرة على موارد وخيرات ليبيا، مستغلا الدعم الذي قدمه لجماعات إرهابية



قضية تسليم البغدادي المحمودي.. ذنوب «النهضة» لا تسقط بالتقادم

عندما صدح زعيم المقاومة الليبية أيام الاستعمار الإيطالي عمر المختار لحظة إعدامه أمام جميع من حضروا، بأن عمره سيكون أطول من عمر قاتليه، كان يدرك أن الكلمات يمكن أن تكون خالدة كخلود ما جاء في الكتب المقدسة والفلسفات القديمة. وبعيدا عن صدقية الكلمة الشهيرة ورغبة الفيلم الشهر في ترك رمزية للبطل الليبي، لكن هناك حقيقة شبه ثابتة أن الضحية المظلوم عادة ما يسعفه الزمن بتخليد نفسه أمام ظالمه سواء كان ميتا أو حيا يرزق، وفي كل فترة سيكون من ظلم أمام حساب الضمير كما حساب التاريخ والأمثلة في هذا السياق عديدة.

شريف الزيتوني





ما حصل لرئيس الوزراء الليبي الأسبق البغدادي المحمودي بعد أحداث 2011، واعتقاله في تونس، هي صورة لضحية أمام ظالم استقوى بظروف كانت تسايره في ذلك الوقت، ليكون الرجل أمام المجهول وبين أيدي مجموعات لا تعترف بقانون أو إجراءات ضامنة لحق الدفاع ومليئة بعدائية كبيرة تجاه كل ما له ارتباط بنظام العقيد معمر القذافي حتى ولو كان موظفا بسيطا أو مسؤولا تقلد مناصبا خدم فيه بلده بما يمكنه أن يخدمه.

المحاكم التونسية والدولية. وقد ذكرت مجلة "جون أفريك" الفرنسية قبل أكثر من شهر أن رئيس الحكومة الليبية الأسبق البغدادي المحمودي يستعد لتقديم شكوى بعد أن سلمته السلطات التونسية بقيادة حركة النهضة الإسلامية إلى ليبيا في 2012 حيث قضى 8 سنوات في السجن، في تصرف مازال يثير الجدل إلى اليوم بالنظر إلى خطورة القرار وقتها والذي فتح صراعات خفية وظاهرة حتى عند الأطراف التي سلمته والتي أصبحت تتقاذف الاتهامات بعد اكتشاف «الجريمة» الذي ارتكبه في حق رجل لا يملك في ذلك الوقت إلا الأعين التي يتضرع بها إلى الله أن يفتح له باب نجاة من مجموعات تنتظر تصفية الحساب معه بفارغ الصبر.

وسواء في تونس أو في ليبيا، كلما ذكرت قصة تسليم البغدادي المحمودي، إلا وذكرت معها حركة النهضة، رغم أن وثيقة التوقيع كانت بحسب بعض المصادر في

الهدف من هذا الكلام ليس مقارنة عمر المختار بغيره ولا الأحداث التي عاشها بأخرى حدثت وتحديث الآن، لكن ما حصل لرئيس الوزراء الليبي الأسبق البغدادي المحمودي بعد أحداث 2011، واعتقاله في تونس، ربما فيه بعض الشبه بحادثة ضحية أمام ظالم استقوى بظروف كانت تسايره في ذلك الوقت، ليكون الرجل أمام المجهول وبين أيدي مجموعات لا تعترف بقانون أو إجراءات ضامنة لحق الدفاع ومليئة بعدائية كبيرة تجاه كل ما له ارتباط بنظام العقيد معمر القذافي حتى ولو كان موظفا بسيطا أو مسؤولا تقلد مناصبا خدم فيه بلده بما يمكنه أن يخدمه، لأن تلك الفترة كانت تصفية الحساب فيها على مجرد الشبهة، وتلك كانت الخطيئة القاتلة لما وقع في ليبيا بعد ذلك.

والحديث عن البغدادي المحمودي فرضته التطورات الأخيرة بعد أن قرر الرجل رفع قضية ضد تونس أمام



**إذا أسعفت الظروف حركة النهضة
على النجاة من المساءلة خلال السنوات
الماضية، فإن إزاحتها من الحكم بعد 25
يوليو الماضي و«انكسار شوكتها» وانطلاق
القضاء في البحث مجددا في الملف كلها
مؤشرات تشير إلى أن مسؤولين كبارا في
الدولة والحزب قد يكونون على أمام
حتمية المحاسبة القانونية التي يرى
كثيرون أنها تأخرت كثيرا.**

فترة رئيس الحكومة الانتقالي الباجي قايد السبسي الذي سير البلاد بعد إسقاط نظام زين العابدين بن علي. لكن الحزب الإسلامي القادم وقتها من المنايف والبعيد عن الدولة ونواميسها وطرق تسييرها وجد نفسه فجأة في الحكم لتبدأ بعدها الزلات والخطايا الكثيرة سواء داخليا أو خارجيا والتي ستكون نتائجه وخيمة على البلاد في مناح كثيرة أخطرها أمنيا بصعود خطاب التطرف ووقوع جرائم إرهابية ودخول البلاد في نفق من المشاكل لا نهاية إلى اليوم.

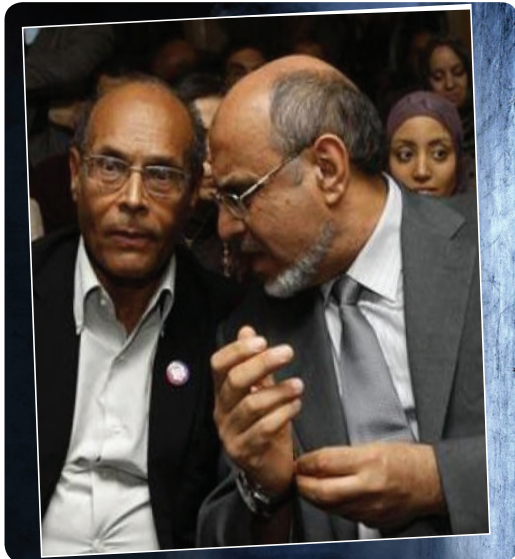
في ذلك الوقت ما زال حماس الحزب التونسي يعيده إلى شعارات قديمة تهييجية للناس اعتقادا أن زمن الحكم الإسلامي قد حل وأن الخلافة بضع خطوات عن العودة. وبمقابل ذلك كانت مجموعات «شقيقة» في ليبيا تمارس هواية الفوضى ولم تتعب كثيرا في إغراء نظيرتها في تونس بملايين الدولارات لتسليم المحمودي وهو ما تم دون أدنى حرج ولا تأنيب ضمير. الواقع أن النهضة وقتها تحمل ضده من الحقد الذي لا يقل عن الحقد الذي كان ينتظره في ليبيا، وعلى ذلك كانت عملية تسليمه أشبه بحالة انتشاء تجاه عدو وجب الانتقاء منه.

وإذا بدأ الرجل إجراءاته خارجا بالنظر إلى اختياره مغادرة البلاد في هذا الطرف والعيش بعيد عنها، فإن القضاء التونسي أيضا بدأ تحقيقاته مع مجموعة

كبيرة من المسؤولين التونسيين ذوي العلاقة بقضية تسليم المحمودي بينهم قيادات نهضوية أو مقربين من الحركة لمعرفة ملابسات الحدث في تلك الفترة الزمنية. ففي تطور لافنت انطلق قلم التحقيق الأول بالمكتب 21 بالمحكمة الابتدائية بتونس أعماله، عبر توجيه استدعاءات لعدد من المسؤولين في تلك الفترة لسماعهم كشهود في قضية الحال التي أثارت جدلا واسعا وعادت إلى الساحة من جديد، بحسب ما نقلت جريدة الشارع المغربي في عدد يوم 4 فبراير الماضي. المصدر ذاته ذكر أن الأسماء شملت وزير العدل الأسبق والموضوع حاليا رهن الإقامة الجبرية ورئيس الحكومة الأسبق حمادي الجبالي أحد أبرز الوجوه النهضوية التي استقالت بعد ذلك. بالإضافة إلى أن المحامي التونسي والنائب في البرلمان المعلق مبروك كرشيد ذكر أن القيادي النهضوي



سواء في تونس أو في ليبيا، كلما ذكرت قصة تسليم البغدادي المحمودي، إلا وذكرت معها حركة النهضة، فالحزب الإسلامي القادم وقتها من المنافي والبعيد عن الدولة ونواميسها وطرق تسييرها وجد نفسه فجأة في الحكم لتبدأ بعدها الزلات والخطايا الكثيرة سواء داخليا أو خارجيا والتي ستكون نتائجها وخيمة على البلاد في مناح كثيرة أخطرها أمنيا بصعود خطاب التطرف ووقوع جرائم إرهابية ودخول البلاد في نفق من المشاكل لا نهاية إلى اليوم.



المثير للجدل سيد الفرجاني بدوره جزء من قضية التسليم التي تمت عبر عملية بيع والأدلة على ذلك موجودة حسب كرشسيد .

تعود قضية البغدادي المحمودي إلى الواجهة مرة أخرى في تونس، ويعود معها الحديث عن مسؤولية حركة النهضة في كل ما حصل. وإذا أسعفت الظروف الحركة على النجاة من المساءلة خلال السنوات الماضية، فإن إزاحتها من الحكم بعد 25 يوليو الماضي و«انكسار شوكتها» وانطلاق القضاء في البحث مجددا في الملف كلها مؤشرات تشير إلى أن مسؤولين كبارا في الدولة والحزب قد يكونون على أمام حتمية المحاسبة القانونية التي يرى كثيرون أنها تأخرت كثيرا .



العلاقات المغربية الإسبانية.. تواصل الأزمة الدبلوماسية الصامتة

لا يزال التوتر الدبلوماسي سائدا بين مدريد والرباط منذ ماي 2021 بعد الأزمة الغير مسبوقه التي شهدتها العلاقات بين البلدين على خلفية دخول إبراهيم غالي، زعيم جبهة «البوليساريو» ب«هوية مزيفة»، إلى الأراضي الإسبانية. لتعلل الأخيرة دخوله بتلقيه العلاج من فيروس كورونا، وهو ما أغضب الرباط وأثار حفيظتها ضد شريكها الأوروبية التي تربطها بها علاقات وشراكات وملفات كثيرة.



نجاه فقيري





وصف رئيس وزراء إسبانيا بيدرو سانشيز، العلاقات الإسبانية المغربية بالإيجابية مؤكداً أن التشاور مستمر مع المغرب بشأن العديد من القضايا



من جهتها جاءت تصريحات الملك الإسباني فيليبي السادس، في وقت سابق، إيجابية ومحفزة لتحسين العلاقات بين البلدين حيث أكد أن العلاقات التي تجمع بلاده مع دول المنطقة المغربية تكتسي «طابعاً استراتيجياً». وقال الملك الإسباني أن الحكومتين الإسبانية والمغربية قد «اتفقتا على القيام سوياً بإعادة تحديد علاقة للقرن الحادي والعشرين، بناءً على أسس أكثر قوة ومتانة». مؤكداً على أهمية «السير معاً من أجل الشروع في تجسيد هذه العلاقة بدءاً من الآن».

ورداً على هذه تصريحات الملك الإسباني فيليبي السادس قال المتحدث باسم الحكومة المغربية مصطفى بايتاس الحكومة المغربية، إن إعادة علاقات

وفي تصريحاته الأخير وصف رئيس وزراء إسبانيا بيدرو سانشيز، العلاقات الإسبانية المغربية بالإيجابية مؤكداً أن التشاور مستمر مع المغرب بشأن العديد من القضايا منها الهجرة والتطور الاقتصادي والأمن وقال سانشيز أن «البلدين يحاولان إعادة بناء علاقات سياسية جديدة ستكون استثنائية...» وكانت الحكومة الإسبانية قد أعلنت في بيان سابق عن «بوادر إيجابية» من السلطات المغربية، مشيرة أن هناك «فرصة كبيرة» لإعادة صياغة العلاقات مع المغرب في الفترة المقبلة، بعد التوتر الحاصل في الأشهر الأخيرة. وأكد سانشيز أن «الاتصالات الدبلوماسية ما زالت مستمرة بين مدريد والرباط لتجاوز نقاط الخلاف».



- قال المتحدث باسم الحكومة المغربية مصطفى بايتاس الحكومة المغربية، إن إعادة علاقات بلادها مع إسبانيا تحتاج إلى كثير من الوضوح
- رغم هذه التصريحات «الإيجابية» إلا أن المغرب أنهى بداية شهر فبراير، مهام عدد من المسؤولين البارزين في سفارة المملكة بإسبانيا وهو ما يؤكد استمرار الأزمة الصامتة بين الرباط ومدريد

نحو 9 أشهر من سحب المغرب لسفيرته في مدريد كريمة بن يعيش.

وأوضحت صحيفة «أوكي دياريو» الإسبانية أن الطاقم الدبلوماسي المقرب من السفارة المغربية كريمة بنيعيش، والذي رافقها منذ أن كانت سفيرة للمغرب في البرتغال، أعفي من مهامه من سفارة المملكة في مدريد التي كانت يتولاها منذ 2018، وهما المستشاران إبراهيم خليل العلوي ومحمد أمين تقعية، فضلا عن القائم بالأعمال فريد أولحاج، رغم أن مغادرته بررت ببلوغه سن التقاعد.

فيما نقلت صحيفة «هسبريس» المغربية عن مصدر وصفته بالمطلع، نفيه قرار الرباط تخفيض تمثيلته الدبلوماسية في العاصمة الإسبانية مدريد، مفيدا أن «الأمر يتعلق فقط بإنهاء فترة عمل بعض المسؤولين». وأضاف المصدر، أن هذا الاجراء يأتي

بلادها مع إسبانيا تحتاج إلى كثير من الوضوح. وأضاف «قبل سنتين، تكلم الملك في خطابات أخرى، وحدد الإطار المرجعي للعلاقات الخارجية لبلدنا مع مجموعة من الدول في مبدئين رئيسيين هما الطموح والوضوح»، مؤكدا أن «الطموح موجود وعبرت عنه إسبانيا، لكن لكي يتعزز الطموح نحتاج إلى الكثير من الوضوح».

ورغم هذه التصريحات «الإيجابية» إلا أن المغرب أنهى بداية شهر فبراير، مهام عدد من المسؤولين البارزين في سفارة المملكة بإسبانيا وهو ما يؤكد استمرار الأزمة الصامتة بين الرباط ومدريد. فقد قررت المملكة المغربية إنهاء مهام كل من فريد أولحاج، القائم بأعمال السفارة المغربية في إسبانيا، وإبراهيم خليل العلوي، ومحمد أمين تيكاع، المسؤولين الكبارين بذات السفارة. وجاءت هذه الخطوة بعد



- نقلت صحيفة «هسبريس» المغربية عن مصدر وصفته بالمطلع، نفيه قرار الرباط تخفيض تمثيلته الدبلوماسية في العاصمة الإسبانية مدريد، مفيدا أن «الأمر يتعلق فقط بإنهاء فترة عمل بعض المسؤولين»
- أعلنت إسبانيا الأسبوع الماضي أنها ستساعد المغرب على «ضمان أمنه في مجال الطاقة» عبر السماح له باستيراد الغاز عبر خط أنابيب الغاز المغربي الأوروبي

وأضافت «سيكون في مقدور المغرب الحصول على الغاز الطبيعي المُسال من الأسواق الدولية، وإيصاله إلى مصنع لإعادة التحويل في شبه الجزيرة الإسبانية، واستخدام خط أنابيب الغاز المغربي (جي إم إي) لنقله إلى أراضيه»، دون التصريح بأي تفاصيل إضافية حول الاتفاق وفق ما أوردته فرانس براس.

تمثل استجابة إسبانيا لمساعدة جارتها المغرب في ظل الإحتقان والتوتر الذي يسود علاقاتهما خطوة إيجابية، نحو حوارات مطوّلة لحل الخلافات وتجديد العلاقات خاصة في ظل الشراكات والملفات الكثيرة التي تجمعهما. ورغم ما يسود العلاقة من غموض واهتزاز متواصل لمؤشرات التوتر إلا أن الخبراء والمراقبون يرون أن حتمية التواصل والتعاون لحل الملفات الشائكة التي تربطهما تفرض عليهما هدنة ولما لا حلا ناجعا للتوترات.

في إطار ما دأبت عليه وزارة الخارجية من تغيير في مناصب البعثات كل أربع سنوات»، وهي المناصب التي ينتظر أن يتم تعويضها قريبا في إطار حركية دبلوماسية جرت بها العادة لتجديد دماء الفريق الدبلوماسي، وفق الصحيفة المغربية.

وفي المقابل أعلنت إسبانيا الأسبوع الماضي أنها ستساعد المغرب على «ضمان أمنه في مجال الطاقة» عبر السماح له باستيراد الغاز عبر خط أنابيب الغاز المغربي الأوروبي «جي إم إي» الذي كانت الجزائر تستخدمه لتصدير الغاز إلى أوروبا قبل أن تتوقف عن استخدامه في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وقالت وزارة التحوّل البيئي الإسبانية أن «المغرب طلب دعما لضمان أمنه في مجال الطاقة على أساس علاقاتنا التجارية، وإسبانيا ردت إيجابا كما كانت ستفعل مع أيّ شريك أو جار».



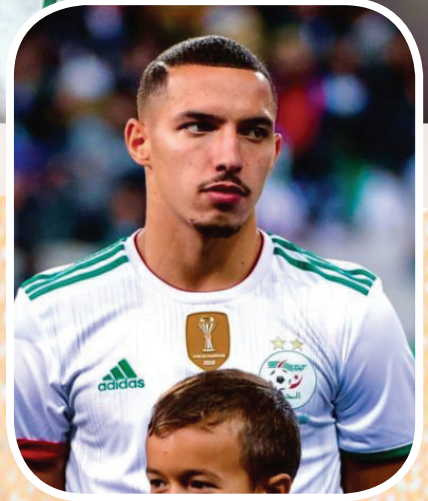
مأساة الطفل المغربي ريان ... لحظة إنسانية رقّمت ما دمرته حسابات السياسة

تشهد العلاقات المغربية - الجزائرية تدهوراً مزمناً، بسبب تراكم الخلافات التي نشبت نتيجة قضية تقسيم الحدود، واستمرت إلى الآن. ومنذ ذلك الحين أصبح نظاما البلدين على طرفي نقيض، يتنافس كل واحد منهما على الريادة الإقليمية والقارية، إضافة إلى تبادلتهما الاتهامات.



رامي التلغ





جدير بالذكر أنه تم الإعلان عن وفاة الطفل ريان الذي ظل عالقا في بئر مدة خمسة أيام، رغم الجهود المضنية لفرق الإنقاذ.

والدعوة الثالثة التي وجهها الملك محمد السادس، ومد من خلالها اليد للمصالحة، وبدء الحوار مع الإخوة في الجزائر دون شروط.

في ذات الصدد، نشرت وسائل إعلام موريتانية في شهر نوفمبر خبر مقتل ثلاثة سائقين جزائريين في الصحراء الغربية. نفت موريتانيا وقوع ذلك على أراضيها، لكن الجزائر أكدت الخبر بعد ثلاثة أيام، وتحديدا في قرب منطقة بئر لحلو التي تقع على المنطقة العازلة المحاذية للجدار الرملي الذي أقامه المغرب في الثمانينات من القرن الماضي، وينشط عناصر جبهة البوليساريو من حين لآخر في تلك المنطقة على الجانب الشرقي من الجدار.

الجزائر اتهمت المغرب بتنفيذ العملية وتوعدت بالرد، كما ركزت وسائل إعلام جزائرية على فرضية هجوم من طائرة درون، خصوصا أن المغرب

وبرزت إلى السطح في الأشهر الأخيرة خلافات حادة بين الجزائر والمغرب، اتخذت واجهات متعددة من الشد والجذب، وكان آخر تطور في تدهور علاقات البلدين إعلان وزير الخارجية الجزائري، رمضان لعمامرة، اغسطس الماضي، قطع بلاده علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب، «على خلفية أفعاله العدائية المتواصلة ضد الجزائر»، محملا صناع القرار في المغرب مسؤولية تردي العلاقات بين البلدين، بسبب دعم الرباط منظمين إرهابيين ضالعتين بالحرائق الأخيرة، التي اندلعت في الجزائر. وأشار الوزير الجزائري إلى أن قطع العلاقات مع المغرب لا يعني تضرر مواطني البلدين، وستمارس القنصليات دورها المعتاد.

وأعرب رئيس الحكومة المغربي، سعد الدين العثماني، عن تفاجئه من التوجه الجزائري، معبرا عن أسفه الشديد، باعتبار أن تلك الخطوة تأتي بعد



على الرغم من العلاقة التي تتسم بالفتور بين الجزائر والمغرب إلا أن حادثة سقوط الطفل المغربي ريان في البئر أذابت الجليد بين البلدين حيث تفاعل الرأي العام الجزائري الحادثة بكثير من التعاطف والدعاء على أمل إنقاذه وإعادته إلى حضن والديه.

حيث تفاعل الرأي العام الجزائري الحادثة بكثير من التعاطف والدعاء على أمل إنقاذه وإعادته إلى حضن والديه.

وإلى جانب وسم «أنقذوا ريان» الذي تصدر الترنند في الجزائر على موقعي التواصل الاجتماعي فيسبوك وتويتر، تناقلت الشبكات، بعض الصور التي تظهر تضامن الجزائريين مع ريان وأسرته.

استخدم هذا السلاح مؤخرًا في المناوشات مع مقاتلي جبهة البوليساريو. لكن المغرب لم يرد في بلاغ أو تصريحات رسمية، وجاء الرد عبر مصادر «مسؤولة» نفت للصحافة الاتهامات الجزائرية وأرجعت ما جرى إلى انفجار أغمام أرضية.

على الرغم من العلاقة التي تتسم بالفتور بين الجزائر والمغرب إلا أن حادثة سقوط الطفل المغربي ريان في البئر أذابت الجليد بين البلدين



وأعلن الديوان الملكي المغربي وفاة الطفل ريان الذي ظل عالقا في بئر لأيام في قرية إغران بمدينة شفشاون شمال المغرب. وخيمت أجواء من الحزن والأسى على المواقع الاجتماعية العالمية التي تابعت عمليات الإنقاذ على مدار الساعة.

الواردة من المغرب بشأن «طفل البئر» على نطاق واسع .

وقال موقع «الشروق أونلاين» الجزائري إن جزائريين كثر تضامنوا مع الطفل ريان المغربي، بعد أن ذكرتهم الحادثة بالشباب محجوبي الذي توفي قبل سنوات بولاية المسيلة جنوب شرقي البلاد .

وعلق الصحافي الجزائري إيدير دحماني، عبر صفحته على فيسبوك بالقول: «قلوبنا في المغرب مع الطفل ريان الذي لا يزال عالقا داخل بئر في حين تتواصل عمليات الحفر لإخراجه».

ونشر الناشط هشام ديما، صورة عبر صفحته على فيسبوك تضمنت خريطة الجزائر وعليها اسم

وغرد نجوم الكرة الجزائرية وعلى رأسهم لاعب فريق «مانشستر سيتي» الإنجليزي رياض محرز، متضامنا مع ريان قائلا: «كن قويا»، مرفقا ذلك بوسم «أنقذوا ريان».

وقال البرلماني الجزائري السابق، نور الدين بلمداح على صفحته بفيسبوك: «عندما تصبح أمنية الجزائريين حاليا خروج الطفل ريان سالما معافى بإذن الله تفهم طيبة وحنية الجزائريين وتعلقهم بجيرانهم وإخوانهم المغاربة».

وعبر مئات الجزائريين بينهم صحفيون ونشطاء عن تضامنهم مع الطفل ريان وعائلته من خلال تدوينات وتغريدات على المنصات الاجتماعية وخصوصا فيسبوك وتويتر، وجرى مشاركة الأخبار



عبر مئات الجزائريين بينهم صحفيون ونشطاء عن تضامنهم مع الطفل ريان وعائلته من خلال تدوينات وتغريدات على المنصات الاجتماعية وخصوصا فيسبوك وتويتر، وجرى مشاركة الأخبار الواردة من المغرب بشأن « طفل البئر » على نطاق واسع.

ريان في مختلف ولايات البلاد .

وضجت وسائل التواصل الاجتماعي في المغرب برسائل الشكر والثناء على تضامن الشعب الجزائري مع الطفل ريان في محنته، معبرين عن امتنانهم للشعب الشقيق.

وكتب الناشط المغربي سفيان في حسابه بفيسبوك: «شكرا للشعب الجزائري على التضامن الذي يفرح القلب.. فرغم التحريض والفتن إلا أن الذي يجمعنا أكثر مما يفرقنا.. وإنما هي أخوة في الواقع أكثر من حرب في المواقع».

إلى ذلك يرى مراقبون أن التضامن بين الشعبين استجابة طبيعية للعواطف التي تربط بينهما فكل إنسان له قلب يتحرك وعاطفة تميل إلى المبادئ الأخلاقية لا بد أن تثيره هذه القصة فأى مأساة تصيب واحدا من البلدين لا بد وأن تثير البلد الآخر، حيث تضامن الشعب المغربي مع الجزائريين خلال

وعلق بالقول: «تضامن جزائري كبير مع الطفل المغربي ريان.. مواقع التواصل الاجتماعي كلها تدعو لسلامته.. 44 مليون جزائري يرددون يا رب أخرجه سالما».

وفي ذات السياق، رأى الكاتب والصحفي الجزائري عزيز بوباكير، أن ريان «هزم لوحده دعاة الفتنة والحرب في البلدين»، معتبرا أن ذلك «أهم درس من الحادثة التي شغلت الرأي العام المغربي والعالمي».

وكتب بوباكير على حسابه بفيسبوك: «انتصرت براءة ريان على قارعي طبول الحرب في زوج بغال.. أهم درس»، وزوج بغال هو اسم منطقة المعبر الحدودي البري المغلق منذ سنة 1994، بين الجزائر والمغرب.



ضجت وسائل التواصل الاجتماعي في المغرب برسائل الشكر والثناء على تضامن الشعب الجزائري مع الطفل ريان في محنته، معبرين عن امتنانهم للشعب الشقيق.

حيث تفاعل الرأي العام الجزائري الحادثة بكثير من التعاطف والدعاء على أمل إنقاذه وإعادته إلى حضن والديه.

عبر مئات الجزائريين بينهم صحفيون ونشطاء عن تضامنهم مع الطفل ريان وعائلته من خلال تدوينات وتغريدات على المنصات الاجتماعية وخصوصا فيسبوك وتويتر، وجرى مشاركة الأخبار الواردة من المغرب بشأن «طفل البئر» على نطاق واسع.

ضجت وسائل التواصل الاجتماعي في المغرب برسائل الشكر والثناء على تضامن الشعب الجزائري مع الطفل ريان في محنته، معبرين عن امتنانهم للشعب الشقيق.

الحرائق التي ضربت منطقة القبائل بالجزائر، الصيف الماضي، وكيف عرض كثير من المغاربة التتقل للجزائر من أجل المساعدة في إخماد النيران.

جدير بالذكر أنه تم الإعلان عن وفاة الطفل ريان الذي ظل عالقا في بئر لمدة خمسة أيام، رغم الجهود المضنية لفرق الإنقاذ.

وأعلن الديوان الملكي المغربي وفاة الطفل ريان الذي ظل عالقا في بئر لأيام في قرية إغران بمدينة شفشاون شمال المغرب. وخيمت أجواء من الحزن والأسى على المواقع الاجتماعية العالمية التي تابعت عمليات الإنقاذ على مدار الساعة.

على الرغم من العلاقة التي تتسم بالفتور بين الجزائر و المغرب إلا أن حادثة سقوط الطفل المغربي ريان في البئر أذابت الجليد بين البلدين



محلل سياسي: تونس تعيش حرب استنزاف معلنة بين الرئيس وحركة النهضة

وصف الباحث والمحلل السياسي التونسي منذر ثابت، المشهد السياسي التونسي بأنه مشهد يتسم بـ «الفوضى والتشظى». وقال ثابت في حوار خاص مع «بوابة إفريقيا الإخبارية»، إن «تونس تعيش حرب استنزاف بين الرئاسة التونسية وحركة النهضة»، مشيراً إلى أن الحلول المطروحة للعبور إلى شاطئ السلام تكمن في تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية، والذهاب مع الرئيس قيس سعيد نحو الاستفتاء حول النظام السياسي للاختيار بين النظام البرلماني والنظام السياسي والنظام المختلط، مع فتح المجال للأحزاب والمنظمات للتعبير بصفة حرة عن مواقفها وطروحاتها، مع ضرورة حسم ملف النظام السياسي والدستور ومن ثم الذهاب إلى الانتخابات.... وإلى نص الحوار:





“ 25- جويلية/ يوليو
دشنت لمسار جديد من الانتقال
الغامض. ”

“ المشهد السياسي التونسي يتسم
بالفوضى والتشطي. ”

برأيك.. ما أسباب إصرار حركة النهضة على تحشيد الشارع؟

الآن وبالنسبة إلى الحركات الإسلامية هناك رهان مركزي أن تستمر النهضة في تونس، ويمكننا القول بأن تونس من آخر معاقل الإسلام السياسي بالنسبة للمنطقة العربية، خاصة بعد سقوط التجربة في مصر، وفي المغرب، وبالطبع التعثر في ليبيا، لذلك تعتبر تونس آخر معاقل الحركات الإسلامية في المنطقة العربية، وهناك مراهنات على استمرار هذه التجربة، وإذا نظرنا إلى المدعّمات الخارجية لحركة النهضة فهي لا تزال قائمة تحديداً فيما يتعلق بدولتي قطر وتركيا.

إذا بالنسبة لحركة النهضة فهي تسعى للاتجاه نحو الشارع ومحاولة الاستمرار في المظلومية وكل هذه هي من التكتيكات المعتادة والتقليدية للحركات الإسلامية، وبكل تأكيد فإن النهضة تحاول محاصرة الرئيس قيس سعيد، والرد عليه بعنف على مختلف الوجوه.

بداية.. كيف تقيم المشهد التونسي؟

تونس تعيش حرب استنزاف معلنة بين رئاسة الجمهورية متمثلة في قيس سعيد وبين حركة النهضة، والمشهد السياسي التونسي يتسم بالفوضى والتشطي، فمرة أخرى نمر إلى مرحلة انتقالية ثانية بعد مرحلة التأسيس الأولى التي أفضت إلى منظومة برلمانية لم تنجح في ضمان تحقيق المعادلة بين النظام والحرية، وهي مرحلة أفضت أيضاً إلى تشطي السلطات وإلى نزاع صلاحيات شبه دائم ومستمر وانهيار اقتصادي، إذا 25 جويلية/ يوليو دشنت إلى مسار جديد من الانتقال الغامض الذي لم نعلم إلى حد الآن أن كان سيفضي إلى مشهد ديمقراطي تعددي، أم أنه في اتجاه نحو إعادة صياغة مفردات الفعل السياسي من خلال الطرح المجالسي وما شابه، وبالتالي فالمشهد التونسي الآن هو مشهد مشوش يكرس الأزمة على مختلف الصعد.



“تيارات الإسلام السياسي تراهن على استمرار حركة النهضة في تونس.”



عملية الاستشارة، أي أن ثمة قبول ضمنى بمسار 25 جويلية/ يوليو، وهذه معطيات لا بد من الانتباه إليها، ولنقول إنه وبالرغم من التطورات والتصعيد إلا أنه يظل في الحدود السلمية إلى حد الآن، والمسألة لم تخرج عن سياق الاحتجاج والمعارضة السلمية.

ما أسباب تجدد الاتهامات للحركة

والتي من ضمنها الشارع، وهي تراهن في ذلك على أن قيس سعيد لا يمتلك تنظيم قادر على التعطيل وقادر على ضمان الاستمرارية في حرب استنزاف معلنة بين الطرفين .

من وجهة نظرك.. هل تسعى الحركة لاستغلال الخلافات بين المجلس الأعلى للقضاء والرئيس؟

بالنسبة للمجلس الأعلى للقضاء لا بد من أن نشير إلى أن حركة النهضة تستثمر كل توتر يمكن أن يباعد بين الرئيس التونسي ومختلف مكونات المجتمع المدني، والمجتمع السياسي، ومختلف القطاعات، أي كل ما من شأنه أن يقلص وأن يقزم من الأغلبية التي يحظى بها الرئيس قيس سعيد وهي أغلبية اجتماعية أكدتها عمليات سبر الآراء، وهذه مسألة مؤكدة ولا تقبل الشك، إذا الاتجاه كما قولت نحو حرب استنزاف معلنة على مختلف الواجهات تقودها النهضة وحلفائها ممن يعتبرون أن 25 جويلية/ يوليو والإجراءات الاستثنائية لمرسوم 117 تكرس للانقلاب على الدستور وعلى الجمهورية الثانية، كل هؤلاء يعتبرون أن قيس سعيد خارج سياق الدستور والقانون وأنه بصدد إرساء دعائم ديكتاتورية جديدة، ولكن وعلى الرغم من أن النصوص التي تبدو شديدة وقاسية نجد أن ثمة قبول بـ 25 جويلية/ يوليو وأن ثمة اعتراضات واحترازمات تجاه المنهج، ولعل هذا ينعكس في آخر ما صدر عن الخارجية الأمريكية بضرورة الاهتمام بإقحام كل مكونات المجتمع السياسي وكل الأحزاب في



“ الصراع بين رئاسة الجمهورية وحركة النهضة عمق الأزمة الاقتصادية في البلاد. ”

التنظيرات تولد هذه الاتهامات، وأكد أن ما حدث من تمركز للإرهاب ومن اغتيالات سياسية تم تحت حكم حركة النهضة، هذه معطيات لا يمكن التشكيك فيها، لكن التأويلات والتوظيفات الاختلافات هي مسألة أخرى وهذا لا يعني بالضرورة أن لدينا ما يثبت ماديا ضلوع النهضة بقياداتها في مثل هذه الأعمال ولكن الشبهات قوية.

إلى أين تتجه الأوضاع في تونس في ظل استمرار مسلسل الخلافات؟

الأوضاع في تونس تتجه نحو مزيد من التأزم، وسيناريوهات الاسقاط فيما يتعلق باستشراف المستقبل لا تخلو من فرضيتين؛ اما انتصار قيس سعيد والمرور إلى جمهورية ثالثة بنظام رئاسي يكرس الفصل الحاد بين السلطات ويمكن رئيس الجمهورية من امتلاك السلطة التنفيذية، وهذا السيناريو يحتاج لتوضيح قيس سعيد موقفه من الأحزاب السياسية وهل أن سعيد يتجه بالفعل إلى ما يشبه اللجان الشعبية للراحل معمر القذافي، أم انه على العكس يدعو إلى تغيير بنية ومعمارية وثقافة الأحزاب السياسية في اتجاه أكثر ديمقراطية وانفتاح، لسنا

بالوقوف وراء الاغتيالات السياسية؟

هذه مسألة تقليدية لأن الاتهام الموجه إلى الحركات الإسلامية بالعنف، ليس وليد اللحظة ولكن تاريخه يعود إلى الصراع بين جمال عبدالناصر وحركة الإخوان في مصر، بمعنى أنه دائما ما تعتبر هذه الحركات مشرعة إيدلوجيا باسم الجهاد وباسم العقائدية للعنف، وهي حركات يمكن أن تأسس في ديناميكية الصراع الأيدلوجي الداخلي ويمكن أن تفرغ لتيارات عنيفة، هذا ما يفسر أن هذه الحركة تاريخيا اتهمت بكونها حركات عنيفة أو حركات تشرع للعنف بأي شكل من الأشكال سواء على جهة الفقه، أو على جهة التأسيس للنموذج الأخلاقي، أو على جهة الاختراق للمجتمع الجاهل وتأسيس المجتمع المسلم، وما يسمى بالـ «ميكرو» (مجتمع داخل المجتمع) كل هذه



“ النهضة تستثمر كل توتر يمكن أن يباع بين الرئيس التونسي ومكونات المجتمع بمختلف القطاعات.”

فالحلافات السياسية تعمق من الأزمة الاقتصادية وكل وكالات التصنيف الدولي تعتبر أن غياب الاستقرار السياسي يعد عنصر سلبى يحسب ضد الاقتصاد التونسي في سياق التصنيف.

هناك حلول مطروحة للوصول إلى توافقات سياسية؟

الحلول المطروحة للعبور إلى شاطئ السلام تكمن في تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية، والذهاب مع الرئيس قيس سعيد نحو الاستفتاء حول النظام السياسي للاختيار بين النظام البرلماني والنظام السياسي والنظام المختلط - وهذا لا يمكن التشكيك في جدارته - مع فتح المجال للأحزاب والمنظمات للإدلاء بدلونها والتعبير بصفة حرة عن مواقفها وطروحاتها، ولا بد وحسم ملف النظام السياسي، لكن هذا يحتاج كما قولت إلى حد أدنى من الاتفاق السياسي، اتفاق أولاً حول الإنقاذ الاقتصادي فبدون استقرار اقتصادي لا يمكن لأي مشروع سياسي ديمقراطي أن ينجح، ثم بالطبع الذهاب إلى انتخابات، ومجرد التصديق على النظام السياسي وصياغة دستور من هيئة من الخبراء اعتقد أن الذهاب إلى انتخابات عامة وقتها سيكون عملية ممكنة وعملية برجماتية ناجعة، لكن في كل الحالات لا بد من حسم ملفي النظام السياسي والدستور والاتجاه نحو انتخابات تنهي هذه المرحلة المضطربة غير المستقرة التي آلت إليها عشية كاملة من تصفية الحسابات ومن السطو على طريقة قطاع الطرق على الحكم.

نعلم إلى حد الآن ما يسعى إليه الرجل، لكن في كل الحالات ثمة سيناريو ثاني وهو؛ أن يفشل هذا المشروع وأن تعود ديناميكية المؤسسات في شكلها البرلماني وهذا مستبعد الحقيقة.

ما تأثير ذلك على الأوضاع الاقتصادية؟

الصراع المحتدم حالياً بين رئاسة الجمهورية، وحركة النهضة ومنظومة الأحزاب الداعمة لها، لا يمكن إلا أن تعمق الأزمة الاقتصادية والمالية، فحالة الافلاس التي تعبرها الدولة تحتاج إلى نوع من الاستقرار الإيجابي في صلة بالإصلاحات الاقتصادية المطلوبة دولياً وخاصة من صندوق النقد الدولي، وهذه الإصلاحات من المفترض أن تقود إلى الحد من إيقاف نزيف المالية العمومية لكن الكلفة باهظة وهي كلفة اجتماعية في علاقة بالطبقات المجتمعية على وجه الخصوص، حيث يمثل رفع الدعم أكبر تحدي، وخاصة أنه يفترض إيجاد الآليات التي بواسطتها يمكن توجيه الدعم إلى مستحقيه، وتقريباً 12% من إجمالي الدعم وهو جزء ضئيل يذهب إلى الشرائح التي تستحقه، وأيضاً الإصلاحات تحتاج إلى التسريح الموظفين والضغط على كتلة الأجور، لتقليل تلك الأرقام الهائلة في أعداد المنتسبين للوظيفة العمومية، وفي ذات الوقت خفض مستوى الدينار أي تخفيض قيمة الدينار وهي تمثل كذلك إحدى التحديات الكبرى، إذا كلها تحديات تحتاج إلى حالة من الاستقرار الإيجابي، والاتجاه نحو سياسات تحررية بالحفاظ على دور الدولة التعديلي،



المريمي: لا صعوبات تواجه تشكيل حكومة جديدة في ليبيا



أكد المستشار الإعلامي لرئاسة مجلس النواب فتحي المريمي أنه إلى الآن لا توجد صعوبات أمام اختيار مجلس النواب لحكومة جديدة بدلا عن حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة وبين المريمي في صحيفة المرصد أن مجلس النواب قادر على تغيير الحكومة وهو حق أصيل له خاصة بعد انتهاء ولايتها في 24 ديسمبر الماضي. إلى نص الحوار:





- عدم الترشح للانتخابات الرئاسية التزام أدبي
- مجلس النواب سار على طريق تشكيل الحكومة الجديدة
- بدء الوصول لنتائج جيدة بشأن مسودة الدستور

برأيك ما مدى قدرة مجلس النواب على تغيير الحكومة في ظل التجاذبات السياسية القائمة؟

بالتأكيد فإن مجلس النواب لديه القدرة على تغيير الحكومة الحالية برئاسة عبد الحميد الدبيبة ورغم التجاذبات السياسية إلا أن تغيير الحكومة حق أصيل لمجلس النواب خاصة أن ولاية الحكومة الحالية كانت محددة بموجب قرار مكتوب في جلسة مجلس النواب بمدينة سرت التي نصت في مادتها الأولى على اعتماد الحكومة ونصت في مادتها الثانية على انتهاء ولايتها في 24 ديسمبر الماضي لذلك فإنه يحق لمجلس النواب اختيار من يراه مناسباً لتسيير الحكومة خاصة وأن المرحلة الحالية تتعلق بالاستعداد للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وإزالة كل العراقيل والصعاب التي تواجه

هل يمكن أن تضعنا في صورة آخر تطورات تشكيل حكومة ليبية جديدة؟

لازال العمل جارياً لاختيار رئيس الحكومة وبحسب ما هو معلن فسيجري يوم الاثنين القادم الاستماع للمرشحين لمنصب رئيس الحكومة وسيجري يوم الثلاثاء اختيار رئيس الحكومة.

من هي أبرز الشخصيات المطروحة؟ وما حظوظها في الفوز؟

هناك العديد من الشخصيات المتقدمة لمنصب رئيس الحكومة من بينهم وزير الداخلية السابق فتحي باشاغا لكننا ننتظر نتائج التصويت يوم الثلاثاء القادم لمعرفة من سيكون رئيس الحكومة.



العملية الانتخابية.

من ضمن الشروط التي وضعت للتقدم لمنصب رئيس الحكومة أن لا يترشح المتقدم للانتخابات الرئاسية في ليبيا ويتعهد بذلك وفي النهاية فإن هذا التزام أدبي بالدرجة الأولى وأعتقد أن الشخصية التي تصل لمنصب رئيس الحكومة وتتعهد كتابيا أمام الشعب الليبي ومجلس النواب بعدم الترشح للانتخابات الرئاسية لا يمكن أن تتراجع عن وعودها وتعهداتها.

ما هي السيناريوهات الممكنة في حال فشل تشكيل الحكومة؟

إن شاء الله لن تفشل مساعي تشكيل الحكومة فمجلس النواب اتخذ قرارا بتغيير الحكومة وسار خطوات على طريق تنفيذ القرار من خلال اختيار رئيس للحكومة يقوم بتشكيل حكومة جديدة يعتمدها مجلس النواب.

هل يمكن أن تضعنا في صورة الخلافات حول التعديل الدستوري أسبابها ومآلاتها؟

أعتقد أننا بدأنا نصل لنتائج جيدة لحل مشكلة الخلاف على الدستور حيث سيجري تشكيل لجنة من خبراء ومجلسي النواب والدولة وهيئة صياغة مشروع الدستور للنظر في النقاط الخلافية في الدستور كما أن البرلمان شكل لجنة خارطة الطريق التي تتواصل مع مجلس الدولة للتفاهم حول تعديل الإعلان الدستوري ومسودة الدستور حول النقاط الخلافية.

المستشارة الأممية ستيفاني وليامز والولايات المتحدة يدعمون إجراء الانتخابات ولا يهتمون بتغيير الحكومة فإلى أي مدى يؤثر ذلك على عملية التغيير؟

دور الأمم المتحدة والولايات المتحدة داعم لليبيا لحل الإشكاليات القائمة في البلاد والمتعلقة بعدم الاستقرار ولا بد من التأكيد على أن دور المجتمع الدولي بشكل عام هو مساعدة الليبيين لتحقيق الاستقرار وإنهاء الإشكالات القائمة في البلاد دون التدخل فيما يختاره الليبيون والذين يحق لهم من خلال مجلس النواب اختيار رئيس للحكومة.

برأيك ما الصعوبات التي تعترض تشكيل حكومة جديدة؟

حتى الآن ليس هناك صعوبات تواجه مجلس النواب في اختيار رئيس الحكومة ويجب أن يقتنع الجميع أن هذا إجراء عادي من حق مجلس النواب القيام به بموجب قرار صادر عن مجلس النواب خلال الجلسة التي منح فيها الثقة للحكومة الحالية.

ما الضامن أن لا يترشح رئيس الحكومة الجديدة للانتخابات المقبلة؟



كركاتير



#كاريكاتير_محمد_قجوم